

الأوضاع في دبا: الخلافات بين الشحوح والقواسم (1932-1944) دراسة وثائقية

ثابت غازي العمري*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أوضاع بلدة دبا، والخلافات التي وقعت بين سكانها قبيلة الشحوح وقبيلة القواسم، وذلك في المدة ما بين عام 1932 وعام 1944. كان من أهم عوامل الخلاف بين قبيلة الشحوح الذين كانوا يقيمون في دبا البيعة، وقبيلة القواسم الذين يقيمون في دبا الحصن عدم وضوح الحدود بين الطرفين، ورغبة كل طرف في إظهار قوته وسلطته، ونتيجة لاعتداءات الشحوح المتكررة على القواسم، بنى القواسم برجاً للدفاع، وحماية انفسهم من تلك الاعتداءات، ثم مدوا نفوذهم إلى وادي مدحاء مما أدى إلى اعتراض الشحوح الذين عملوا على إزالة البرج، وإخراجهم من الوادي. سعت بعض القبائل، وحكومة مسقط، والموظفون البريطانيون في المنطقة إلى حل الخلافات بين القبيلتين من خلال عقد مجموعة من الهدن والاتفاقيات لتهدئة الأوضاع، وإرساء حالة السلام والاستقرار. **الكلمات الدالة:** الشحوح، القواسم، دبا، البرج، وادي مدحاء، الوكيل السياسي.

المقدمة

وكانوا قد شكلوا باتحادهم مع عدد من القبائل قوة بحرية في الفترة ما بين 1747 و1819. (حنظل، 1987، ص8 وما بعد، قاسم، 1997، ج1، ص214-222).

وشهد القرن التاسع عشر صراعاً واقتتالاً بين عُمان والقواسم وذلك بهدف السيطرة على ساحل الشميلية ورؤوس الجبال، وفي الوقت الذي أعلنت فيه قبيلة الشحوح بما فيها القاطنون في دبا ولائها إلى السلطان سعيد بن سلطان (1806-1856) والوقوف إلى جانبه ضد القواسم شن الشيخ سلطان بن صقر القاسمي (1803-1866) عدة هجمات لإخضاع الشحوح والسيطرة على المنطقة. وكان ذلك في الأعوام 1835 و1939 و1950 و1852، وقد أدت هذه الهجمات إلى زيادة حالة العدائية بين القبيلتين وإلى بدء تدخل الحكومة البريطانية لفرض سيطرتها، وتحقيق الاستقرار لتنفيذ مصالحها في المنطقة. (حنظل، 1987، ص131-155).

ومما زاد في حالة التوتر في المنطقة بين القبيلتين أن الخريطة السياسية حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين كانت في معظم دول الخليج العربي بما فيها شبه جزيرة مسندم كانت تتسم بعدم وضوح الحدود فيما بينها، حيث إن هذه الحدود لم تكن محددة ولا مرسومة أو مؤشرة أو متفق عليها بشكل دقيق، وبالتالي فإن مدى سلطات الحكام والأمراء كان يحدد على أساس انتماء القبائل وولائها للحكام وفق المناطق

تقع منطقة دبا في أقصى شمال عمان، وفي جنوب شرق رأس مسندم، وشمال شرق إمارتي الشارقة والفجيرة، وتقسّم اليوم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول وهو دبا البيعة وتعد جزءاً من سلطنة عُمان، والثاني دبا الحصن وتتبع إمارة الشارقة، والثالث مدينة دبا وتتبع إمارة الفجيرة. وبالنسبة لدبا في فترة الدراسة فقد تم التعامل معها من قبل المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي على أساس واقعها الذي كانت تنقسم فيه إلى قسمين، ويطلق على القسم الأول اسم دبا البيعة، ويشكل الجزء الشمالي من دبا، وتسكنه قبيلة الشحوح، في حين يُسمى القسم الثاني بدبا الحصن، ويشكل الجزء الجنوبي منها، وتسكنه قبيلة القواسم.

ويعد الشحوح قبيلة عربية من الفرع الهناوي، وكانت تقيم بشكل عام في منطقتي رأس مسندم ورؤوس الجبال، وكان من أهم البلدات التي يسكنون فيها في عُمان خصب وبخا وليما ودبا. والقواسم أيضاً قبيلة عربية، ولكنهم من الفرع الغافري، وكانوا يقيمون بشكل رئيسي في إمارتي الشارقة ورأس الخيمة،

* قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/5/15، وتاريخ قبوله 2016/7/31.

عنه، والطريقة والأطراف التي شاركت في إيجاد تسوية للنزاعات المتكررة خلال مدة الدراسة. كما أنها ستجيب عن تساؤلات الباحثين والمهتمين بتاريخ المنطقة، وفهم التقسيم الذي أصاب دبا إلى ثلاثة أقسام، الذي ما زال مستمراً إلى يومنا الحالي.

كان لندرة المعلومات التي تتعلق بأوضاع دبا في المصادر العربية والأجنبية أن اعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانية التي قدمت معلومات وفيرة وقيمة حول هذه المنطقة، وخاصة في فترة الدراسة، وبرزت أهمية هذه الوثائق من خلال احتوائها على التقارير والرسائل والبرقيات التي تبادلها الموظفون البريطانيون فيما بينهم في المنطقة، وضمّتها رسائل حكام ومشايخ المنطقة، وردود الموظفين البريطانيين عليها. وعلى هذا الأساس قام الباحث بقراءة هذه الوثائق قراءة دقيقة ومتأنية، وتحليل أهم المعلومات والحقائق التي وردت فيها، ثم توظيفها في تقديم عرض وافٍ ومفصل ومتسلسل لأهم الأحداث التي جرت فيها. ومما يؤخذ على هذه الوثائق وقوع بعض الموظفين البريطانيين أثناء كتابتهم لرسائلهم وتقاريرهم في أخطاء تتعلق بالتسميات والأماكن وتحديد الزمان، وكان سبب ذلك في الأغلب يعود إلى عدم فهم هؤلاء الموظفين لطبيعة المنطقة سياسياً واجتماعياً.

وكان من هذه الوثائق الجزء الخامس من سجلات عُمان (Records of Oman: R.O) والجزء التاسع عشر من وثائق الخلافات الحدودية العربية (Arabian Boundary Disputes: A.B.D)، إضافة إلى وثائق سجلات مكتب الهند المتعلقة بدبا، والتي جاءت في ملف (IOR/R/15/2/620) ونشرتها مكتبة جامعة قطر الرقيمة، مع العلم أن الباحث لم يستخدم سجلات الإمارات (Records of Emirates) وذلك لتكرار ما ورد فيها مع ما ورد في سجلات عُمان.

بداية الخلافات

شهدت دبا في الثلث الأول من القرن العشرين حالة من الهدوء النسبي بين قبيلتي الشحوح والقواسم، ولم يحدث أي صراع أو نزاع جدّي بين الطرفين. وقد تعاملت الحكومة البريطانية مع الأوضاع فيها من خلال التقرير الذي أعده المقيم السياسي في الخليج العربي الجنرال بيسكو (H. V. Bisco) في عام 1932، والذي أوضح فيه أن منطقة دبا يحكمها شيخان: الأول قاسمي وهو ممثل وتابع لشيخ الشارقة، وسلطته تشمل المنقطة الجنوبية فيها، والثاني: شيخ شحي ويسيطر على المنطقة الشمالية، وهو من رعايا سلطان مسقط. (R. O., 19/5/1932, p. 476).

التي يقيمون فيها. وعلى هذا الأساس ظل الشحوح في شبه جزيرة مسندم بما فيها بلدة دبا على ولايتهم لسلطين مسقط، في حين ظل القواسم على ولايتهم لحكام الشارقة ورأس الخيمة من القواسم. ومن هنا تدخلت حكومة مسقط في شؤون دبا لحماية ورعاية رعاياها الذين كانوا يقيمون بالجزء الشمالي من البلاد، وهو الأمر الذي قام به الشيوخ القواسم تجاه رعاياهم القواسم في دبا الحصن، وهو ما سيتضح بشكل أكبر في ثنايا الدراسة. (الصايغ، 2000، ص230).

بدأت المصالح البريطانية في الخليج العربي بأهداف تجارية أدت إلى فرض سيطرتها على المنطقة بحجة إرساء الأمن، والحفاظ على طرق المواصلات إلى الهند والشرق الأقصى. وفي القرن العشرين ظهرت لها مصالح استراتيجية واقتصادية أخرى كان من أهمها إقامة القواعد الجوية، وبناء المطارات، واكتشاف النفط. وبناءً على هذه المصالح حرصت الحكومة البريطانية من خلال موظفيها في المنطقة على تحقيقها، والتصدي لأي محاولة تعمل على إعاقتها أو إنهائها. ومن هنا بذلت جهوداً كبيرة في التصدي وكبح المحاولات التي قد تؤدي إلى المساس بالاستقرار والأمن في دول الخليج وإماراته، سواء كان ذلك داخلياً أم خارجياً.

وزاد الاهتمام البريطاني بمنطقة رأس مسندم ورؤوس الجبال في أوائل القرن العشرين، وذلك بسبب ظهور تحركات لعدد من الدول الأجنبية لإقامة علاقات مع عُمان وشيوخ المنطقة بهدف إنشاء قواعد عسكرية فيها. وهو ما نبّه الحكومة البريطانية إلى ضرورة إبعاد هذه الدول وإقامة قواعد عسكرية بحرية لها بسبب أهمية المنطقة التي تعد بوابة للخليج، ولكون الطبيعة قد حمّتها بمناطقها الجبلية الوعرة وموانئها الطبيعية والخلجان والجزر المتعددة. الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى توجيه حملة عسكرية في عام 1932 ضد البلدات والقرى الشحيحة التي رفض شيوخها دخول المسؤولين والموظفين البريطانيين لإجراء مسح جغرافي وطبيعي تمهيداً لإنشاء تلك القواعد فيها. (حنظل، 1987، ص157-178).

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسلطها الضوء على تاريخ بلدة دبا في المدة ما بين 1932-1944، وتأتي هذه الأهمية من أن عدداً من المراجع العربية والأجنبية التي تناولت تاريخ المنطقة قد اشارت بشكل مختصر جداً إلى حدوث نزاع قبلي فيها، ولكن دون الإشارة إلى طبيعته وتفاصيله، وعليه جاءت هذه الدراسة وبالاعتماد على الوثائق البريطانية لتقديم عرضاً واسعاً ومفصلاً عن الأحداث التي شهدتها بلدة دبا، وطبيعية النزاعات التي تفجرت خلال تلك المدة، مع بيان لأهم المواقف التي تخللتها عملية النزاع بين القبيلتين، ثم النتائج التي ترتبت

أربعة من شيوخ الشحوح الذين كانوا يحرضون على تلك الأفعال وهم قدور بن قدور، وعلي سالم ملقش، وسعيد بن سالم، وخادم صالح عبدون، وأن ثلاثة من هؤلاء الشيوخ هربوا إلى مدينة دبي بمجرد سماعهم بقدوم سفينة صاحبة الجلالة. ولشدة خوف القواسم وتأثرهم بهذه الأعمال طلب الشيخ أحمد من الكابتن الحماية البريطانية، وأن يعيره علماً بريطاناً لرفعه على قلعته في الجزء الخاص بهم من دبا، وهو الأمر الذي تعهد الكابتن أن يرفعه إلى المسؤولين البريطانيين في بوشهر ومسقط لينظروا فيه. (R.O., 13/5/1933, P.486 and N.D., P.487).

آثار هذا اللقاء قضية لم يكن يعلم بها المسؤولون البريطانيون سابقاً، وهي قيام الشيخ راشد بن أحمد بالسفر إلى مسقط في شهر كانون الثاني 1932 بمناسبة تولي السلطان سعيد بن تيمور عرش السلطنة بعد أن تنازل له والده عن العرش. وكان القصد من الزيارة الحصول على حماية مسقط بسبب الاعتداءات المتكررة عليهم من الشحوح، وبعد لقائه السلطان منحه السلطان هذه الحماية، وسمح له برفع علم مسقط فوق حصنه في دبا، ولكن هذا الأمر أزعج الشحوح، وطلبوا من القواسم إزالته، وهددوهم بشكل حقيقي للتخلي عنه، إلا أن الشيخ راشد رفض ذلك، وتمسك ببقائه مرفوعاً على الحصن، فما كان من الشيخ زيد بن سنان إلا أن أتخذة ذريعة لشن هجمات جديدة على القواسم. (R.O., N.D., P. 488 and A.B.D., 19/7/1934, P. 148).

قررت الحكومة البريطانية إزاء هذا الموقف عدم تقديم أي مساعدة لأي من الشيوخ المتنافسين في دبا، واكتفت بالطلب من الوكيل السياسي في مسقط مخاطبة السلطان سعيد لاتخاذ خطوات عملية للوصول إلى السلام بين الطرفين، وهو ما تم فعلاً وأجابت عليه مسقط بأنها أرسلت كتاباً سابقاً للأحداث إلى الشيخ زيد بن سنان في 1933/5/7 تطالبه فيه بمنع اتباعه الشحوح من التعرض أو الاعتداء على الشيخ راشد بن أحمد القاسمي وأتباعه، وأنه في حال قام بخلاف ذلك فإنه سيتعرض للمسؤولية تجاه السلطان. أما الكتاب الثاني فقد أرسل بناءً على طلب الوكيل السياسي في 1933/5/14 إلى هلال بن علي والي خصب - وخصب ولاية في محافظة مسندم وتقع في أقصى شمالها- مطالباً إياه أن يُعلم الشيخ زيد بن سنان بضرورة منع جماعته من الاعتداء على القواسم، والعمل على إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة. (R.O., 20/7/1933, P. 492 and A.B.D., 19/7/1934, P. 147).

ولاء القواسم في دبا

عين السلطان سعيد بن تيمور في شهر نيسان 1934 والياً

تجددت حالة النزاع بين الشحوح والقواسم في العقد الرابع من القرن العشرين وكانت بدايتها عندما أبلغ المقيم السياسي في الخليج العربي الجنرال بيسكو في 1932/5/19 الوكيل السياسي في مسقط الرائد فاوول (T.C. Fawle) بأمر شن الشحوح هجمات متكررة على القواسم في دبا، وطلب منه أن يساعد القواسم في هذه المسألة، ومناقشتها مع السلطان، والتحقيق في الشكاوي والعمل على تسويتها، وفي حال ثبت أن شيخ الشحوح هو المسؤول عنها فإن على سلطان مسقط أن يعاقبه، كما اقترح المقيم السياسي أن يقوم الوكيل المحلي في الشارقة أيضاً بجولة برفقة والي خصب كونه المسؤول عن الشحوح في دبا للتحقيق في المسألة وإيجاد تسوية لها. (R.O., 19/5/1932, p.p 476,477).

قابل الوكيل السياسي السلطان سعيد بن تيمور (1932-1970) في مسقط في 1932/6/23 بشأن تلك الشكاوي، وقد كان ذلك في الوقت الذي توفي فيه شيخ الشحوح الشيخ صالح بن محمد، ومن هنا أكد له السلطان أنه في حال تعيين الشيخ الجديد، فإنه سوف يرسل له تعليمات يبقئ من خلالها في علاقات حسنة مع جيرانه القواسم في دبا. وبسبب حدوث نزاع بين الشحوح على الزعامة أرسل السلطان وفداً إلى المنطقة في 1932/7/26 للمساعدة في اختيار الشيخ حيث تم اختيار زيد بن سنان بن ياسر كشيخ جديد. (R.O., 13/6/1932, P478, 26/7/1932, P. 479 and N.D., P.487).

لم تهدأ الأوضاع بين كلتا القبيلتين بتعيين زيد بن سنان، إذ استمر الشحوح يشن هجمات جديدة على القواسم في العام نفسه، وقاموا من خلالها بسرقة بساتين النخيل التابعة للقواسم، ومنعهم من ري أراضيهم، وتدخلوا في عمليات صيدهم للأسماك، كما منعوا التجار الإيرانيين من التجارة داخل أراضيهم. وفي شهر كانون الثاني 1933 شنوا هجوماً جديداً على بساتين النخيل، وأطلقوا الرصاص باتجاه الأهالي مما أدى إلى قتل امرأة وجرح رجل واحد. (R.O., 13/5/1933, P.486 and N.D., P.487).

زار الكابتن بيدفورد (Bideford) بناءً على تعليمات من المقيم السياسي بلدة دبا في 1933/5/12 للاطلاع على الوضع فيها، والنظر في شكاوي القواسم، غير أنه لم يتمكن من مقابلة الشيخ راشد بن أحمد بن سلطان شيخ قبيلة القواسم كونه كان في زيارة إلى بلدة كلباء، وإنما قابل ابنه أحمد الذي قدم له معلومات عن الأعمال التي يفتريها الشحوح بحقهم. وفي اللقاء قال الشيخ أحمد بأن القواسم منذ أن أصبحوا تحت حماية مسقط، ورفعوا علمها باتوا يتعرضون إلى هجمات متكررة، وأن السبب وراء ذلك هو وقوع الشيخ زيد بن سنان تحت تأثير

عليه في المستقبل أن يطلب من حاكمه الحماية. وبعد أن تبين للحكومة البريطانية بعد هذه المقابلة عدم وجود أي نوايا للسلطان بالسيطرة على القسم الخاص بالقواسم في دبا لم تتخذ أي إجراء، وتركت الأمر على حاله السابق (R.O., 22/10/1934, P.501).

مشيخة كلباء

وصلت في شهر أيار 1937 اخبار إلى دار الاعتماد البريطاني تقول بأن شيخ كلباء - وكلباء هي إحدى مدن إمارة الشارقة وتقع على الساحل الشرقي للإمارة - توفي، وأن شيخ دبا ذهب إلى كلباء لتنصيب نفسه شيخاً عليها، ولكن الناس لم يقبلوا به، وبناءً على هذه الأخبار طلب الوكيل السياسي في مسقط (R.P.Watts) من السلطان سعيد أن يرسل رسالة إلى شيخ دبا يمنعه فيها من التدخل في شؤون كلباء. والسلطان بدوره وقبل أن يتخذ أي إجراء أوضح للوكيل السياسي أن في دبا شيخين أحدهما قاسمي والآخر شحي، وبالتالي أراد السلطان أن يعرف أي من الشيخين ذهب إلى دبا، وبعد أن تحقق الوكيل السياسي من المقيم السياسي بأن الشيخ المبلغ عنه هو الشيخ راشد بن أحمد طلب من السلطان كونه المسؤول عنه أن يرسل له رسالة مستعجلة لعدم التدخل في شؤون كلباء كي لا تحدث فتنة كبيرة فيها، وعرض على السلطان أن يتم إرسال الرسالة بسرعة على متن السفينة دتفورد (Deptford) كونها ستصل إلى دبا البيعة في 14/5/1934. (R.O., 5/5/1937 P. 502, 5/5/1937, P.503, and 11/5/1937, P.504 يبدو مما سبق أن الوكيل السياسي كان جاهلاً بأحوال دبا، وذلك لأنه طلب من السلطان أن يرسل إلى الشيخ راشد بعدم التدخل وذلك على أساس أنه شيخ الشحوح، في حين كان معروفاً لدى الدوائر البريطانية سابقاً أن الشيخ راشد بن أحمد هو شيخ القواسم، ويعود بولائه لحاكم الشارقة وليس لمسقط، وعلى هذا الأساس أرسل السلطان رسالة إلى الوكيل السياسي في 11/5/1934 أكد له فيها أن الشيخ راشد من القواسم، وبالتالي ليس له أي علاقة به. وبذلك طويت مسألة إحداث فتنة أو تهديد السلام من قبل الشحوح رعايا السلطان. (R.O., 13/5/1937, P. 506).

قضية علي بن قاسم

كان علي بن قاسم مواطناً إيرانياً، ويقوم في بلدة كلباء، وفي 13/7/1937 شحن ثلاثة صناديق من الأقمشة الحريرية، وكمية من العطور تقدر قيمتها بألفي روبية من إمارة أم القوين إلى بلدة كلباء، وكان ذلك على متن القارب الذي يملكه

جديداً على خصب، وبهذه المناسبة حملته رسالة إلى الشيخ راشد بن أحمد بتاريخ 19/4/1934 يطلب فيها أن يكون مطيعاً للوالي ومنفذاً لأوامره، وأن يقدم له النصيحة والمساعدة عند الحاجة إليها، وبمجرد وصول والي خصب الشيخ بدر ابن سعد أرسل إلى الشيخ راشد رسالة السلطان، ورسالة أخرى يطالبه فيها أن يكون مطيعاً ومنفذاً لأوامره. (R.O., 3/5/1934 P. 493 and 19/4/1934, P. 494).

ولم يعجب الشيخ راشد بن أحمد مضمون كلا الرسالتين، واحتج على ما فيهما إلى الشيخ سلطان بن صقر القاسمي (1803-1866) شيخ إمارة الشارقة، وفي رسالته في 2/1934/5 بين له أنه لم يقم بأي رد تجاه الرسالتين، وأنه رغب في البداية إعلامه بالأمر ليقوم هو بحكم الصداقة بينهم بالرد على الرسالتين، وأكد له كذلك على أن ولاءه لن يكون إلا له، وأنه سيطيع أي أوامر يقوم بإصدارها والالتزام بها. (R.O., 24/5/1934, P.495).

احتج الشيخ سلطان بن صقر على مضمون الرسالتين لدى المقيم السياسي في الخليج العربي (T.C. Fawle)، وعبر له عن اندهائه الشديد لقيام السلطان سعيد بإرسال مثل تلك الرسائل، وذلك لأن دبا بلدة له ومن أملاكه، وعلى هذا الأساس طلب منه أن يلفت انتباه السلطان إلى هذا الأمر، وبوجوب لزوم حدوده، وعدم التدخل في شؤون غيره. (R.O. 10/6/1934, P.497).

عد المقيم السياسي أن سبب ظهور هذه المشكلة هو ازدواجية الشيخ راشد بن أحمد ما بين طلبه حماية السلطان، وما بين إعلانه الولاء للشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة. وبناءً عليه قابل الوكيل السياسي في مسقط (C.E.U. Bremmer) السلطان سعيد في شهر تشرين الأول 1934، وفي اللقاء الذي جرى بينهما قال السلطان بأنه رفض أن يمنح الشيخ راشد أي حماية إلا بعد أن أكد له بأنه لا يدين بالولاء لأي أحد، وبعد أن قدم طلباً مكتوباً يطلب فيه حماية السلطان وسلطات مسقط، وعلى هذا الأساس وافق أن يمنحه الحماية تحت رايته، وكتب له الشيخ راشد بعد ذلك رسائل شخصية ورسمية في مواضع عامة كدلالة على حسن العلاقات والولاء. (R.O., N.D. P.464 and 22/10/1934, P.501).

ويشأن الرسالتين السابقتين فقد اعترف السلطان بإرسالهما في ظل الوضع السابق، وأكد للوكيل السياسي أنه لم يسع مطلقاً لجعل الشيخ راشد تحت تأثير مسقط أو المطالبة بأن يكون تابعاً لها، وعلى العكس فإن الشيخ راشد هو الذي سعى للحماية وقدم الاقتراح والطلب بذلك. وأضاف السلطان بأنه كان يفكر بالكتابة إلى الشيخ راشد ليعلمه بأنه ليس من أتباعه، وأن

حدوث نزاع بين هذه الأطراف قامت بنقل علي إلى إمارة رأس الخيمة ليحاكم فيها كونه من رعاياها، وذلك اعتماداً على الاتفاقية الموقعة تحت رعايتها بين شيوخ الإمارات في عام 1897 التي تتعلق بشؤون الرعايا الهاربين، وخاصة من البحارة والغواصين. (الصايغ، 2000، 167-168، R.O., 17/8/1937, P. 507).

وحرصاً من الحكومة البريطانية على الاستقرار وعدم حدوث أي نزاع استفسر الوكيل السياسي في مسقط بناءً على تعليمات من المقيم السياسي في بوشهر حول إرساله عدداً من الجنود إلى كلباء في 15/8/1937. وقد أجاب السلطان بأنه تم إرسال ستة جنود من قبل والي صحار -صحار هي إحدى ولايات محافظة الباطنة وتبعد عن مسقط نحو 234 كم شمالاً- إلى شيخ كلباء بشأن مقتل مواطن من مسقط، وللقيام بالإجراءات المناسبة بشأنه، ولما تبين للوفد بأن القاتل قد هرب إلى دبا، وسجن فيها عاد الوفد إلى صحار، وقد كان ذلك تظميماً للحكومة البريطانية التي كانت تحرص على الاستقرار، وعدم بروز الخلافات بين جميع الأطراف (R.O., 26/8/1937, P. 512 and 31/8/1937, P. 511).

الأوضاع في دبا في عامي 1939 و1940

شهد هذان العامان حدثين كان لهما صلة ببلدة دبا، وقعت الحادثة الأولى في شهر كانون الأول 1939 حيث تعرض أحد مواطني مسقط واسمه الحاج محمد البطران إلى الاعتداء من قبل اللصوص (القراصنة). ففي أوائل شهر كانون الأول أبحر الحاج محمد من مدينة كراتشي الباكستانية مع حمولة من الأرز متجهاً إلى مسقط. وبينما كان يسير بمحاذاة بلدة ليما - الواقعة في رأس مسندم - ظهر قارب على ظهره 8 رجال من البلوش قاموا بإيقاف قارب الحاج محمد، وتخويف من كان على ظهره، ثم قيدوهم بالحبال، وتشاوروا على سرقة القارب، وأسر طاقمه. إلا أنهم قرروا في نهاية الأمر الاكتفاء بسرقة 44 كيساً من الأرز و3 أكياس من الطحين، وبعض الممتلكات الخاصة بالطاقم، وبعد مغادرتهم تمكن الحاج من الوصول إلى بلدة خصب، وشكا إلى واليها ما تعرض له طاقمه، وهو الأمر الذي دفعه إلى إرسال قوة مكونة من 40 رجلاً للقبض عليهم في دبا، وبمساعدة من شيخ دبا الشيخ حسن بن رحمه الشحي تم القبض على اثنين منهم ورجلين من خدمهم. وعلى الفور أرسل والي الرجال المعتقلين وما بحوزتهم من أسلحة إلى السلطان لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهم (R.O., 19/12/1939, P.P 516, 517).

أما الحادثة الثانية فكانت عبارة عن اعتداءات واضطرابات

القبطان سلطان بن حسان من مواطني إمارة أم القيوين. وفي اليوم التالي من مغادرة القارب توقف القارب بسبب الرياح الساكنة مما دعا علي بن قاسم إلى ترك القارب، والانتقال إلى قارب آخر كان يحمل مسافرين قادمين من دبي ومتجهين إلى ساحل الباطنة - وتقع الباطنة على ساحل عُمان وتتحصر بين سفوح جبال الحجر الغربي غرباً وبين خليج عُمان شرقاً - في عُمان. وقد ترك علي زوج أخته الذي كان يرافقه مع من تبقى من الطاقم على ظهر القارب، وذلك على أن يلتحقوا به فيما بعد. (R.O. 17/8/1937, P. 507).

وبعد اثني عشر يوماً من الإبحار وصل القارب متأخراً إلى كلباء، وذلك بسبب الطقس السيء الذي أدى إلى كسر سارية القارب، واضطرار الطاقم بسبب الرياح إلى إلقاء بعض الحمولة في البحر، والتي كان من ضمنها البضائع الخاصة بعلي، وبمجرد وصول القارب بدأ القبطان بتوزيع الحمولة المتبقية بشكل مناسب بين المالكين، ولكن علياً لم يقبل بنصيبه، وطلب من القبطان أن يعطيه 50 كيساً من الأرز، وهو الأمر الذي رفضه القبطان كون بضاعة علي لم تكن أرزاً، فهدد علي القبطان وحاول الضغط عليه لأخذ الأرز عنوة ولكنه لم ينجح. (R.O., 17/8/1937, P. 507).

وفي مساء اليوم نفسه ذهب علي وكان مسلحاً بمسدس إلى قارب الشحن، وبعد وصوله طلب من اثنين من طاقم القارب أن ينزلوا له أكياس الأرز، ولكنهم رفضوا، فهددهم بإغراق القارب إن لم يستجيبوا له، وفعلاً أطلق 15 رصاصة داخل القارب لإغراقه، وعلى أثر صوت الرصاص اعتقد حارس بلدة كلباء أن مهاجماً جاء إلى البلدة فأطلق الرصاص باتجاه القارب، وقتل اثنين من طاقمه، وعلى الفور فتح علي صندوق القبطان، وسرق ما فيه من ألبسة ومبلغ 150 روبية، ثم هرب باتجاه الجبال حيث قبض عليه رجال من قبيلة الشحوح، وسجنوه في سجن دبا البيعة الذي تمكن أن يهرب منه، والوصول إلى دار المقيمة البريطانية في الشارقة. (R.O. 17/8/1937, P.P 507, 508 and 18/8/1937, P.P 508, 509).

طلب علي بن قاسم من الخان عبد الرزاق المحمود الوكيل المحلي البريطاني في الشارقة حق اللجوء بعد أن روى له القضية، ولكن الوكيل رفض الاستجابة لطلبه على أساس أن الحكومة البريطانية لا تحمي المجرمين، ثم قام باعتقاله وإرساله إلى حاكم الشارقة لسجنه حتى تأتي التعليمات بشأنه من المقيم السياسي في الخليج العربي لتحديد مصيره. ولما تبين بعد الحادثة أن الشخصان المقتولان أحدهما من رعايا مسقط والآخر من رعايا أم القيوين أصبح علي بن قاسم مطلوباً من قبلهما إضافة إلى كلباء، ولأن الحكومة البريطانية خشيت من

أحمد في 1940/12/30 أن يهدم البرج الذي ما زال في طور البناء ولم يكتمل، وفي المقابل أبدى تعهده بالمسؤولية عن أية اضطرابات قد يقوم بها الشحوح في المستقبل. وقد رد الشيخ خالد برسالة إلى السلطان في 1941/1/6 قال فيها أن البرج يقع ضمن أملاكه، وأن والي خصب وافق على إكمال بنائه بعد التسوية الأخيرة، وأن سبب بنائه هو فقط للرد على الإزعاج والغزو المتكرر من قبل الشحوح، وبالتالي فهو حق له وسيعمل على إكماله. (IOR/R/15/2/620, 30/1/1941).

سافر السلطان سعيد في هذه المدة إلى الهند، وعليه تابع وزير خارجيته السيد شهاب بن فيصل القضية، وطلب من الشيخ خالد في 1941/1/16 أن لا يقوم بأي إجراء حتى عودة السلطان إلى البلاد، ولكن الشيخ خالد أكد على ما ورد في الرسالة الأولى، وعلى أن الغاية من البرج هي فقط لتأمين الحماية لرعاياه، وقال أنه لا يستطيع أن يؤجل إكماله أكثر من ذلك خاصة وأن الشحوح قاموا بغارة جديدة ضدهم نتج عنها هدم بيت، وسرقة بعض الممتلكات. (IOR, R/ 15/2/620,) (19/1/1941 and 30/1/1941).

جاء التعبير عن موقف المسؤولين البريطانيين تجاه بناء البرج على لسان الوكيل المحلي في الشارقة الخان عبد الرزاق المحمود الذي صرح بأنه لا يستطيع أن يلوم الشيخ خالد وهو رجل سلام، ولا يمكن الشك بنواياه الصادقة في بناء البرج لحماية رعاياه الذين يرضى مصالحهم قبل أي شيء آخر. وأنه على هذا الأساس يستحق في حال استمر النزاع بين الطرفين أن يُعطى بعض الدعم من قبل الحكومة البريطانية. وفي 1941/2/5 قابل الوكيل المحلي كلاً من الشيخ خالد بن أحمد وابن أخيه حميد بن عبد الله، وفي اللقاء أكد له الشيخ خالد بأنه مستعد لترك البرج دون إكماله في الوقت الراهن ولكن شريطة أن يمنحه سلطان مسقط ضمانات مناسبة حول السيطرة على سلوك الشحوح، ثم تقديم تعويضات مناسبة له عن أي خراب أو تدمير أو إصابة قد يتسببون بها للأملك والسكان في منطقة القواسم مستقبلاً. كما صرح بأن عدد الشحوح في المنطقة يتجاوز العشرة آلاف رجل، وأنهم كانوا مثيرين جداً للمتاعب، ويقومون بارتكاب العدوان دون أي سبب، وأنهم ما زالوا يمارسون عمليات السرقة والنهب داخل أراضيهم، وعليه إذا تم الحصول على موافقة السلطان بالالتزامات والضمانات المطلوبة وبدون شرط فإن المسألة سيتم تسويتها إذا لم يتسبب الشحوح بأي مصاعب في السنة القادمة بالطلب منه لإزالة البرج كلياً. (IOR/R/15/2/620, 30/1/1941 and 6/2/1941 and R.O.,) (12/2/1941, P. 521).

وفي ظل النقاش الدائر حول البرج أرسل الشيخ خالد بن

بين الشحوح والقواسم في دبا. ففي بداية شهر تشرين الثاني 1940 شن الشحوح هجوماً على القواسم في دبا الحصن أسفر عن مقتل ثلاثة رجال من الشحوح وجرح ثلاثة آخرين، وأضطر على إثرها الشيخ خالد بن أحمد -شيخ القواسم الجديد حيث أصبح الشيخ راشد بن أحمد حاكماً على كلباء- ترك دبا والذهاب إلى كلباء، وبمجرد وصول هذه الأخبار إلى الوكيل السياسي في مسقط (T. Hickinbotham) أرسل رسالة إلى الشيخ حسن بن رحمه الشحي طلب فيها عقد هدنة مستعجلة لمدة 16 يوم ثم بعدها يُعلم والي خصب بتفاصيل الأحداث، وعلى أن يقوم بعد ذلك كل من والي خصب، والشيخ خالد بن أحمد على تدبير المسألة وإيجاد الأفضل لها. (R.O.,) (17/11/194, P. 519 and 25/11/1940, P. 519).

تدخلت إمارة الفجيرة في المسألة، وتمكنت قبيلة الشرقيين من عقد هدنة لمدة ثمانية أيام، ولكن الهدنة انتهت دون التوصل إلى تسوية دائمة، ثم حاول الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي (1912-1958) التدخل في القضية حيث كان من عادة الشيوخ في إمارات الخليج العربي التدخل في سبيل الإصلاح بين المتنازعين، وقرر السفر إلى كلباء إلا أن الوكيل السياسي في مسقط والسلطان سعيد رفضا تدخله في المسألة مما منع قدومه، والسبب في ذلك أن الحكومة البريطانية كانت تمنع الشيوخ من التدخل في شؤون غيرهم، وكذلك كان السلطان سعيد يعارض أي تدخل في شؤون بلاده وكان يحيط دولته بعزلة تامة عن دول العالم. ولم تنته المسألة إلا بإرسال السلطان والي صحار مظفر بن علي برفقة حاكم الشارقة حيث تمكنوا من عقد تسوية بين الطرفين وحل المسألة في 1940/12/12. (R.O., 7/12, 8/12 and 12/12, 1940, P.P. 519, 520 and IOR/R/15/2/620, 8/12/1940 and 12/12/1940).

بناء البرج والسيطرة على وادي مدحاء

بدأ القواسم في شهر كانون الأول 1940 في بناء برج - أطلق عليه أيضاً اسم المربعة- في دبا، وكان على بعد 100 متر من حصن القواسم في دبا، وعلى مسافة 500 متر تقريباً لأقرب بيت من بيوت الشحوح، وقد بنوه على الحافة أو الحد الذي يعتبرونه ملكاً لهم ومن ضمن أراضيهم، وذلك بهدف دفاعي للرد على الاعتداءات المتكررة من قبل الشحوح على أراضيهم. (R.O., 22/4/1941, P.P 529, 530 and N.D., P. 467).

أدى هذا الإجراء من قبل القواسم إلى إغضاب السلطات في مسقط، وخاصة بعد التسوية الأخيرة للنزاع بين الطرفين، وبناءً عليه طلب السلطان سعيد بن تيمور من الشيخ خالد بن

التعليمات من الحكومة، والحصول على الأسلحة والعتاد لحماية أنفسهم، وهو الطلب الذي لن يستطيع رفضه. وقد تمثل موقف الوكيل السياسي بأن طمأن السيد شهاب، وطلب منه عدم اتخاذ أي إجراء أو تزويد الشيخ سلطان بالأسلحة، لأنه سوف يذهب بنفسه إلى دبا للإطلاع على الأحداث والعمل على تهدئة الأمور فيها. (R.O., 12/4/1941, P.P 526, 527).

وصل والي شناس علي بن مظفر برفقة الشيخ محمد بن ناصر من شيوخ شناس إلى كلباء في 13/4/1941، والتقى بالشيخ حميد بن عبد الله الذي وافق على تفويضه في أن يحقق في المسألة بالنيابة عن السلطان وعن القواسم. كما وافق على اقتراح تقدم به الوالي وهو أن يرافقه الشيخ محمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة للمساعدة في وضع حد للعداء بين الطرفين، وفعلاً ذهب الوفد إلى دبا حيث أقام حاكم الفجيرة في دبا الحصن، في حين أقام الوالي والشيخ محمد بن ناصر في دبا البيعة، وفي الخامس عشر من نيسان نجح الوالي بمساعدة شيخ الفجيرة من عقد هدنة لمدة شهرين بين القواسم والشحوح، على أن تنتهي الهدنة باتفاق نهائي عند عودة السلطان سعيد بن تيمور من الهند. (A.B.D., 22/4/1941, P. 235).

نذ الوكيل السياسي زيارته إلى المنطقة، والتقى خلالها بالوكيل المحلي البريطاني في الشارقة، والشيخ خالد بن أحمد وابن أخيه حميد بن عبد الله في كلباء. والتقى أيضاً بسهيل بن باروت ممثل القواسم في دبا الحصن، والشيخ حسن بن رحمه ممثل السلطان وشيخ الشحوح في دبا البيعة، إضافة إلى عدد من شيوخ القبائل الذين قدموا من مرتفعات رأس مسندم. وفي تقرير رفعه إلى المقيم السياسي في الخليج العربي الجنرال بريور (C.G.Prior) بتاريخ 22/4/1941 بين له أن المشاكل في المنطقة تعود إلى حاكم كلباء الذي سعى لإدارة شؤون رعاياه في دبا، وتقديم الحماية لهم ضد أعمال اللصوصية والنهب، وذلك في الوقت الذي لم يقم فيه ممثل السلطان بواجباته أو بأي عمل حقيقي تجاه سلوك الشحوح العدوانيين، وأنه بمجرد أن سعى حاكم كلباء لإنهاء حالة الوضع كانت هناك ردات فعل فورية وقوية من قبل الشحوح، ولم يكن الأمر سهلاً بين القبيلتين لأن حدودهما مشتركة وكما هو الحال في الكثير من الحدود في شبه الجزيرة العربية غير محددة وغير واضحة. (R.O., 22/4/1941, P.P 528, 529).

وتطرق الوكيل السياسي إلى قضية البرج، وصرح بأنه عندما بدأ القواسم في بناء برج على الساحل، وعلى بعد مئات الأمتار من الجانب الشحوي، وعلى الحافة التي يعتقدون أنها ملك لهم اعترض الشحوح على ذلك البناء، وطلبوا من السلطان الضغط على القواسم من أجل إزالته أو السماح لهم ببناء برج

أحمد رسالة إلى الوكيل المحلي في الشارقة شكا فيها من إرسال الشيخ محمد بن أحمد والي بلدة بخا -وهي إحدى ولايات محافظة مسندم وتقع في شمالها وإلى الجنوب من ولاية خصب- بالتعاون مع الشيخ حسن بن رحمه شيخ الشحوح في دبا 60 رجلاً في ليلة 27/3/1941 إلى دبا القواسم، وحيث شنوا هجوماً عليها، وأطلقوا النار على الأهالي النائمين وعلى مبنى البرج، ثم قاموا بقطع الأشجار، وتخريب مزارع النخيل، وإفساد أشجار الفاكهة، وقد اعتبر الشيخ خالد أن هذا الاعتداء يعد خرقاً للاتفاقيات السابقة، ويكشف عما وصفه بالهمجية التي يتصف بها الشحوح، وعن عدم التزامهم بتعهداتهم، وعن اعتمادهم على أسلوب الخيانة والتآمر الذي يضاف إلى أعمالهم العدائية تجاه فقراء الناس. (A.B.D., 9/4/1941, P. 234).

وفي الرسالة أعلمه أيضاً بأن أهالي وسكان وادي مدحاء - الواقع في منطقة الشميلية والمكون من ثلاث قرى هي: مدحاء وغونة والحير - الذين يعتبرون من رعايا القواسم منذ زمن بعيد قد استعانوا بابن أخيه الشيخ حميد بن عبد الله لحمايتهم من المعاملة القاسية التي يتلقونها من قبيلة الشحوح، وأنهم طلبوا منه أن يزودهم بالرجال لتأمين تلك الحماية، وهو الأمر الذي دفع الشيخ حميد إلى إرسال بعض الرجال إلى كل قرية من قرى الوادي لحماية أهاليها، وتأكيد السلطة القاسمية عليها. (A.B.D., 9/4/1941 and 10/4/1941).

طلب الوكيل السياسي في مسقط، الذي يبدو أنه لم يكن يعلم بالأحداث السابقة من السيد شهاب بن فيصل في 7/4/1941 الرد على الضمانات والتعويضات التي طالب بها الشيخ خالد كشرط لهدم البرج في دبا القواسم. وقد أخبره السيد شهاب بأن الشيخ حميد بن عبد الله أرسل 40 رجلاً من أتباعه إلى وادي مدحاء، وسيطروا عليه دون قتال، مما يعني أن النزاع تجدد بين الشحوح والقواسم، وأنه بناءً على ذلك سوف يرسل علي بن مظفر والي شناس -وهي ولاية في محافظة الباطنة في شمال عُمان- إلى المنطقة للتأكد مما يحدث فيها، وإعلامه بكل الحقائق. (R.O., 7/4/1941, P. 522 and) (10/4/1941, P. 524).

وفي اللقاء الذي جرى بين الوكيل السياسي في مسقط، والسيد شهاب بن فيصل في 12/4/1941 أبدى السيد شهاب قلقه تجاه ما حدث، وأخبر الوكيل بأنه تم إبلاغه حالياً من قبل الشيخ سلطان الشحي -وهو أحد الشيوخ الشحوح الذي قدم إلى مسقط من دبا- بأن القواسم سيطروا على وادي مدحاء بعد أن رشوا الحراس الشحوح، ثم اعتقلوهم ونقلوهم إلى كلباء، وبعد أن سيطر القواسم على الوادي اعتدوا على الشحوح وقتلوا أربعة رجال منهم. وأن قدوم الشيخ سلطان إلى مسقط هو لأخذ

فكان، وإذا فشلوا فيجب إخضاع المسألة إلى التحكيم. (R.O.)
(22/4/1941, P. 532).

تسوية النزاع

لم تُكمل الهدنة التي تم توقيعها كامل مدتها، ففي 1941/5/2 شن الشوح هجوماً على القواسم في دبا الحصن، وفي الوقت الذي اتخذ فيه القواسم موقف الدفاع هدم الشوح الاسوار فيها، واعتقلوا رجلاً وزوجته، ثم هربت الزوجة، وأعطت تحذيراً لأهالي البلدة لرد الهجوم، والدفاع عن بلدتهم حيث تمكنوا من اعتقال رجل كرد فعل انتقامي على الغدر الذي اقترفه الشوح بحقهم. إن هذا النزاع لم يستمر وذلك بسبب وساطة جيرانهم من قبيلة الشرفيين سكان الفجيرة الذين تمكنوا من إنهاء النزاع، حيث أطلق كل طرف المعتقل الذي كان بحوزته، وهو الأمر الذي أدى إلى عودة الأوضاع إلى طبيعتها. (IOR/R/15/2/620, 7,8/5/1941 and 11/5/1941).

كرر الشوح اعتدائهم في 1941/5/31 على دبا الحصن، وكانت نتيجة الاعتداء مقتل خميس ابن جمعه من رعايا القواسم. وفي 1941/6/9 شنوا هجوماً آخر تمكن القواسم من دحره بعد أن خسر الشوح ثلاثة قتلى وجريح. ثم قاد سهيل بن باروت هجوماً مضاداً على دبا البيعة أدى إلى مقتل ثمانية رجال من الشوح وجرح آخرين في حين جرح اثنين من القواسم. (IOR/R/15/2/620, 2/6/1941, and 12, 13/6/1941).

أدت هذه الاعتداءات إلى تقديم شكاوي من القواسم إلى المسؤولين البريطانيين، واستجابة لها طلب الوكيل السياسي من السلطان سعيد بن تيمور التحقيق في الأمر، وإعلامه بكافة الحقائق حولها، وبيان الإجراء الذي سيتم اتخاذه تجاهها. وقد كان رد السلطان بأنه يعلم بتجدد حالة العدائية في المنطقة، ولكن المعلومات المتوفرة لديه غير دقيقة، ولهذا فإنه سوف يذهب إلى صحار، ومن هناك سيرسل مجموعة من ممثليه لدراسة الموقف. (IOR/R/15/2/620 and 12-14/6/1941).

أرسل السلطان سعيد وزير داخلية السيد أحمد بن إبراهيم إلى دبا للتحقيق في جميع المسائل التي وقعت، وفوضه عقد اتفاقية مع القواسم تؤدي إلى حسن تفاهم وإنهاء النزاع. وأرسل السلطان أيضاً رسالة إلى الشيخ خالد بن أحمد في 1941/6/25 يطلب فيها منه أو من ابن أخيه حميد بن عبد الله مقابلة السيد أحمد بن إبراهيم في دبا لتسوية كافة المسائل بين الطرفين. (R.O., 25/6/1941 and 27/6/1941, PP. 537, 538).

التقى السيد أحمد بالشيخ حميد في 1941/7/11، وبعد مناقشات ومفاوضات بين الطرفين تم التوصل إلى اتفاقية لإنهاء النزاع في دبا، وكان أهم ما جاء في بنودها ما يأتي:

مثله، ولقد رفض السلطان السماح لهم بذلك على أمل إجراء مفاوضات مع القواسم، وإقناعهم بضرورة إزالة البرج مقابل أن يضمن أو يتعهد لهم بالسيطرة على رعاياه الشوح، وهو ما تم فعلاً حيث أوقف القواسم البناء في البرج، ووضعوا حامية عسكرية في موقع بنائه. (R.O. 22/4/1941, P.P 529, 530).

وفي 27 اذار هاجم الشوح الحامية، وتم تبادل لإطلاق النار بين الطرفين، ونتج عن الحادث مقتل رجل من الشوح، وآخر من القواسم، وجرح آخر لم يتم التأكد إلى أي طرف يعود. وهذا يعكس ما ذكره الشوح لسلطات مسقط بأن القواسم قد قتلوا أربعة من رجالهم، وبما أن القواسم انزعجوا من تصرفات واعتداءات جيرانهم الشوح قرروا قبول دعوة سكان وادي مدحاء بقره الثلاث لحمايتهم، وعلى هذا الأساس فإن السبب الرئيسي للاشتباكات في الشهر السابق بالنسبة للشوح هو البرج، ومحاولة الشيخ خالد بن أحمد أن يكون سيدياً في المنطقة، ولأن القواسم لم ينفذوا بنود الاتفاق كاملاً إذ توقفوا عن البناء في البرج، ثم وضعوا فيه حامية عسكرية، وأخيراً لأنهم سيطروا على وادي مدحاء الذي ملكيته لهم، وذلك منذ زمن بعيد. (R.O., 22/4/1941, P.P 530, 531).

رأى الوكيل السياسي أن للقواسم حق الاعتراض على موقف وأعمال الشوح، وأن حكومة مسقط كانت مخطئة لعدم اتخاذها الخطوات المناسبة للسيطرة على رعاياها الشوح، وكذلك فإن القواسم كانوا مخطئين في نظره لأنهم أولاً: لم يشتكوا إلى حكومة مسقط عن أفعال الشوح، وبذلك لم يعطوا فرصة للسلطات فيها لضبط الموقف وحل المسألة، وثانياً: بعد أن أوقفوا البناء في البرج تركوا عليه حراسة، وهو ما يتعارض مع روح الاتفاقية بين السلطان والحاكم. وبناء على ما سبق فإنه لا يجب البحث والتركيز على الماضي، وإنما يجب أن يكون على المستقبل. فالهدنة التي تم توقيعها لمدة شهرين يجب المحافظة عليها حتى يتم التوصل إلى تسوية مسألتي البرج ووادي مدحاء، وبشكل مرضٍ للطرفين، وإذا احتاج الأمر أكثر من ذلك، وحتى عودة السلطان فلا يجب أن يكون هناك أي اعتراض على تجديد تلك الهدنة. (R.O., 22/4/1941, P.P) (531,532).

واقترح الوكيل السياسي في تقريره المطول لحل المسألة أن يتعهد السلطان بالسيطرة على رعاياه الشوح في دبا، وفي هذا المجال يجب حثه والضغط عليه لوضع ممثل خاص له في دبا البيعة، واستبدال حسن بن رحمه بشخصية أكثر فعالية، وهو الإجراء الذي من شأنه أن يرضي ويطمأن القواسم. وفي المقابل يقوم حاكم كلباء بهدم البرج، وفيما يخص وادي مدحاء فإنه يجب تحديد السيادة الفعلية عليها بين الجانبين، فإذا اتفقوا

لم يوافق الشيخ محمد بن أحمد والي بخا أن يكون شيخاً على الشحوح، فعين السلطان مكانه الشيخ حمدان بن أحمد الشحي الذي بمجرد وصوله إلى دبا البيعة طلب من الشيخ خالد هدم البرج، وإخلاء وادي مدحاء دون أي جدال أو نقاش، ولم يقبل الشيخ خالد بذلك وقدم شكوى بشأنه إلى الوكيل السياسي في البحرين العقيد ألبان (R.C. Alban) حيث أكد له أنه لن يهدم البرج ما لم تلتزم حكومة مسقط بتعيين شيخ آخر من غير الشحوح، وأن تترك كذلك ادعائها بملكية وادي مدحاء الذي ليس لهم حق به. (R.O., 24/12/1941 and 29/12/1941, P. 539).

وصل السيد أحمد بن إبراهيم وزير داخلية مسقط إلى دبا لوقف التوتر بين الطرفين، وبعد مفاوضات جرت بين السيد أحمد وشيوخ القواسم في دبا تم التوصل إلى اتفاق تسوية في 1941/2/29، وذلك حسب البنود التالية: أولاً: أن يهدم القواسم البرج الذي بنوه على حدود الشحوح، وأن ارتفاعه يجب أن لا يتجاوز ارتفاع المستودع (بمعنى الطبقة الارضية من البناء).

ثانياً: يبقى والي خصب هو المسؤول عن الشحوح ولا حاجة لتعيين شيخ آخر.

ثالثاً: يبقى وادي مدحاء مع قبيلة بني سعد الذين يقيمون فيه، ويعترفون بالسيادة لسلطان مسقط، وبالنسبة لركاة واديهم لا يجمعها أي من الطرفين. (A.B.D., 8/1/1942, P. 249).

يتضح من خلال بنود هذا الاتفاق أنه كان في صالح مسقط ورعاياها الشحوح، ويظهر من خلال الوثائق البريطانية أن السيد أحمد بن إبراهيم استخدم المال في إقناع شيوخ القواسم في دبا للموافقة على هدم البرج وإخلاء وادي مدحاء، فنتشير الوثائق إلى أن السيد أحمد أنفق أكثر من 2000 روبية على إطعام أكثر من 800 شخص على مدى ثلاثة أيام من المفاوضات لإقناع القواسم حتى وافقوا على شروطه، وهو الأمر الذي جعل ممثلي كلباء وشيخها أن يوافقوا عليها أيضاً. (A.B.D., 8/1/1942, P. 249 and 4/1/1944, P. 263).

إن عدم رضا الشيخ خالد بن أحمد الحقيقي على الاتفاق السابق وخاصة فيما يتعلق بفقدان السيطرة على وادي مدحاء دفعه إلى أن يرسل رسالة إلى الشيخ عبيد بن محمد من بني سعد طالبه فيها بتفريغ حصن مدحاء من العسكر الذين احتفظ بهم فيه، وبالمقابل سيرسل عددًا من عسكره للسيطرة عليه على أن لا يتم التدخل بهم أو اعتراضهم من قبله، وهو الأمر الذي أغضب أهالي مدحاء فأرسلوا رسالة إلى الشيخ حمدان بن أحمد يطلبون فيها المساعدة والعون تجاه مطالب الشيخ خالد بن أحمد، كما ذهب وفد من الشحوح من دبا برئاسة الشيخ

أولاً: عزل الشيخ حسن بن رحمة شيخ الشحوح، وإحضاره إلى مسقط، ثم حجزه ووضع تحت المراقبة، ثم الطلب من قبيلة الشحوح اختيار خليفة له.

ثانياً: أن يوافق الشحوح والقواسم كتابة على إزالة أي عداء يمكن أن يظهر بعد الاضطرابات الاخيرة.

ثالثاً: أن يوافق القواسم على إخلاء وادي مدحاء، وأن يزور الشيخ حميد مسقط لمناقشة الشروط النهائية بشأن الوادي خلال شهر.

رابعاً: أن يشرف جنود والي خصب على حصن الشحوح إلى أن يتم اختيار شيخ جديد لهم، وإذا فشلوا في اختيار شيخ جديد فمن المحتمل أن يعينه السلطان.

خامساً: يبقى برج القواسم بيد رجال السلطان تحت رعاية الشيخ غصن بن سالم العوامر، وذلك باتفاق مع القواسم، وإذا رغب السلطان فإنه يستطيع أن يهدمه، وإن من المحتمل أن لا يقوم السلطان بأي عمل حتى زيارة الشيخ حميد بن عبد الله إلى مسقط. (R.O., N.D., p. 534).

يظهر من خلال الاتفاق السابق أنه لم يعالج أسباب الخلافات بين الطرفين بشكل واضح أو حاسم. ففي حين اكتفى بعزل الشيخ حسن بن رحمة فإنه نص على تنصيب آخر من القبيلة نفسها وليس من قبيلة أخرى كما كان يرغب القواسم. وفي حين اشترط على كلا الطرفين عدم التسبب بأي اضطراب جديد فإنه ترك البت في أهم مسألتين من أسباب الخلافات وهما البرج ووادي مدحاء إلى مباحثات لاحقه تجري في مسقط. وعلى هذا الأساس فإن هذا الاتفاق سيكون هشاً، وهو ما سيظهر في الشهور القادمة.

زار الشيخ خالد بن أحمد مسقط في أواخر شهر آب 1941 لاستكمال المفاوضات بشأن الاتفاقية مع السلطان، وخلال إقامته التي استمرت 11 يوماً التقى بالسلطان مرتين، ولكن المفاوضات فشلت ولم يتفق الطرفان على تسوية نهائية، وذلك لأن الشيخ خالد رفض إزالة البرج ما لم يعين السلطان والياً حقيقياً يتحمل المسؤولية الكاملة تجاه الشحوح، ولما أبلغه السلطان بأنه قد عين شيخ بلدة بخا الشيخ محمد بن أحمد شيخاً على الشحوح لم يوافق على ذلك كونه شحي، وبالتالي سيأخذ جانب الشحوح. وبالنسبة لوادي مدحاء ففي حين أصر السلطان على عودته إلى الشحوح رفض الشيخ خالد ادعاء الشحوح بملكيتها، وبما أنه لم يتم التوصل إلى إنجاز خلال تلك المفاوضات قرر الطرفان تأجيل المسألة إلى ما بعد شهر رمضان، وتمديد الهدنة بين الطرفين لمدة شهرين آخرين على أمل أن يتم التوصل إلى تسوية سليمة لاحقاً. (A.B.D., 26/9/1941, PP. 246, 247).

العماني قد أخبره بأن السيد أحمد بن إبراهيم قد وعد القواسم بمبلغ 600 روبية، ولكن ذلك كان من دون الصلاحية أو التفويض من حكومة مسقط، وهو الأمر الذي دفعه إلى إنكارها فيما بعد. (IOR/R/15/2/620, 30/12/1941 and 29/3/1944).

تجدد النزاع

زار وفد من الشحوح بزعامة شيخهم حمدان بن أحمد الشحي مسقط في 1943/6/21، وقابلوا السيد أحمد بن إبراهيم، واشتكلوا له من الأعمال التي اقترفتها جيرانهم القواسم في دبا، والتي كان من أهمها ما يلي:

1. تجديد بناء البرج الذي اتفق على هدمه، وأن لا يُبنى عما ترك عليه بعد الهدم، وهو الآن مرتفع البناء.
2. إنشاء بنايات أخرى نقيضاً للشرط الذي اتفق عليه، وينص على أن لا يُبنى أي بناء جديد من الحجر والطين.
3. تعطيل حقوق جماعة الشحوح حيث أظهر القواسم معارضة في إرجاع الديون التي للشحوح بعنقهم، وبالتالي عدم الإنصاف لهم.
4. اعتقال القواسم لأي رجل معتدٍ من الشحوح وسجنه دون إعلام شيخهم أو الطلب منه. (R.O., 11/7/ 1943, P. 551).

رأى السيد أحمد بن إبراهيم بناءً على هذه الأفعال أن يبقى الشيخ حمدان بن أحمد في مسقط، وأن يرسل كلاً من شوين بن عامر الحوسني، وراشد بن سالم المخمري، وكانا قد رافقاه في التسوية الأخيرة - للتحقيق في المسألة. وقال بأن علاج المادتين الثالثة والرابعة يعود إلى الحكم الشرعي الإسلامي. وأما عن البرج وما أحدثوه من بناء جديد فإن ذلك يعتبر حركة عداء من قبل القواسم، ونقض للشرط التي وقعها الجانبين، وبالتالي فإن الحل لا يكون إلا بوقف القواسم عند حدهم، وإزالة ما أحدثوه من بناء للبرج وأبنية جديدة، وعلى قبيلتي الشحوح والقواسم أن تلتزما طريفاً بضمن السلام والأمن خشية أن تؤدي هذه الأفعال إلى تجدد العدائية وإحيائها بينهم. هذا وقد أرسل السيد شهاب بن فيصل رسالة إلى الوكيل السياسي في مسقط (R.E. Bird) بشأن الاعتداءات، وطلب منه التحقيق في الموضوع، وإلزام القواسم بالشرط التي تمت بينهم وبين السيد أحمد بن إبراهيم. (R.O., 11/7/1943, P. 551 and 11/9/1943, P. 550).

الموقف البريطاني

زار الضابط السياسي في المقيمة السياسية في الشارقة تاندي (M.P. Tandy) دبا في 1943/12/21، وتفحص خلال

أحمد بن علي لمقابلة السيد أحمد بن إبراهيم لإعلامه بالأمر وطلب المساعدة، وعلى اثر ذلك قدم السيد أحمد بن إبراهيم اعتراضاً للوكيل السياسي في مسقط على تصرفات الشيخ خالد بن أحمد، وعمله على إفساد الاتفاق الذي جرى بين الشحوح والقواسم برعايته سابقاً. (R.O., 3/2/1942, P. 542).

طلب الوكيل السياسي في البحرين (B.B wakefield) من المقيم السياسي في الخليج العربي (W.R. Hay) تحذير الشيخ خالد بن أحمد من تكرار اعتدائه مجدداً على وادي مدحاء، وضرورة التزامه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه أخيراً. وبناءً عليه زار كل من الوكيل السياسي في مسقط (C.J. Pelly) والوكيل المحلي في الشارقة الشيخ خالد في بلدة كلباء في 1941/3/7، وفي اللقاء الذي جرى بينهما دافع الشيخ خالد عن نفسه بالقول أنه لم يعتد على وادي مدحاء منذ الاتفاق، وأن علاقته مع مسقط حسنة، وليس فيها أي صفة من العداوة، وقال أنه في الوقت الذي وافق فيه حسب الاتفاق على هدم البرج الذي تم هدمه بإشراف من قبل ممثلي مسقط إلى المستوى المطلوب لم تلتزم مسقط بدفع المبلغ الذي تعهدت به كتعويض عن هدم البرج، والبالغ 600 روبية، وفي نهاية اللقاء وباقتناع الوكيل السياسي بوجهة نظر الشيخ خالد، والأدلة التي قدمها أحجم عن توجيه إنذار له. (A.B.D., 15/3/1942, P.P. 255, 256).

أعلم الوكيل السياسي في مسقط المقيم السياسي في الخليج العربي بإنكار الشيخ خالد القيام بأي عدوان على وادي مدحاء، ثم طلب المقيم السياسي بناءً على المعلومات التي قدمها أن يستعلم من مسقط حول التعويضات التي وعدوا بها الشيخ خالد، ولما استفسر الوكيل السياسي عن الموضوع أجابه السيد أحمد بن إبراهيم وزير الداخلية بأنه لا يعلم بوعدهم سابقاً أن أعطاه للشيخ خالد أو لأحد غيره بدفع مبلغ كتعويض عن هدم البرج. (IOR/R/15/2/620, 18/3/1942 and R.O., 21/3/1942, P. 549).

تظهر الوثائق البريطانية أن السيد أحمد بن إبراهيم لم يكن صادقاً تجاه مسألة التعويضات، إذ أن هناك وثيقة يقر ويعترف فيها الشيخ غصن بن سالم بن مروان العوامر، وهو من شيوخ سناص، ومن المقربين من السلطان بأن الشيخ حميد بن عبد الله القاسمي مخولٌ شرعياً لاستلام مبلغ 600 روبية كحق له عن هدم البرج حتى مستوى الأرض، وكذلك صرح الوكيل السياسي في مسقط (R.D. Metcalfe) في رسالة أرسلها إلى المقيم السياسي في الخليج العربي (C.G. Prior) في 1944/3/29 أن السيد شهاب بن فيصل وزير الخارجية

لا يمكن تحقيقه إلا إذا عين السلطان سعيد واليًا للسيطرة على أراضي الشحوح في الجزء الذي يقع في حدوده في دبا. وبما أن خصب بعيدة ونائية عن دبا فإن الحل لا يكون إلا بانتقال والي خصب إلى دبا، والإقامة فيها بدلاً عن خصب نفسها، وهذا الحل ربما يقبل به السلطان إذا وضعت له ترتيبات اقتصادية، وذلك لأن سبب الرفض الأساسي عند السلطان لوضع والٍ في دبا أو إنشاء ولاية جديدة هو كيفية إيجاد النفقات للوالي وولايته الجديدة، خاصة وأن الشحوح لا يحبون أن يساهموا في ذلك. وفي النهاية أكد الوكيل السياسي على أن الحل يحتاج إلى يد قوية وصلبة لجعل الطرفين يخضعان للنظام، وأن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي بهدم كل الأبراج في المنطقة لأنها السبب في كل الاعتداءات المتبادلة. (R.O., 15/1/1944, P. 557).

طالب الوكيل السياسي في مسقط بناءً على هذه الاقتراحات حكومة مسقط بنقل مركز القيادة لوالي خصب إلى دبا البيعة، وقد وافق السيد شهاب بن فيصل مبدئيًا على الاقتراح إلا أنه اعترض عن التنفيذ بحجة أن الإجراء يحتاج إلى تعليمات من السلطان، وهي التي لا يمكن الحصول عليها لأن السلطان في زيارة خارج البلاد. (IOR/ R/ 15/2/620, 29/3/1944).

اعتداءات جديدة وتسوية جديدة

تجددت الخلافات والاعتداءات بين الطرفين في دبا، ففي شهر أيار 1944 اشتكى الشيخ خالد ابن أحمد القاسمي إلى الشيخ أحمد بن إبراهيم من اعتداءات الشحوح على أراضيه ورعاياه، وهو الأمر الذي دفع السيد أحمد بن إبراهيم أن يطلب من والي خصب التحقيق في المسألة، والعمل على إخماد كل حركة تعكر صفو الأمن في دبا. وفي 1944/6/9 كرر الشحوح اعتدائهم على القواسم في دبا الحصن، وفي الهجوم قتلوا رجلاً وجرحوا آخر بعد أن احتلوا بعض الأماكن ونهبوا بعض الممتلكات، ولم يتم تسوية الخلاف بين الطرفين إلا من خلال تدخل شخي رأس الخيمة وبخا اللذان أرسلوا الشيخ محمد بن صالح بن رامس إلى دبا كمندوب عنهما حيث نجح في عقد هدنة بين الطرفين لمدة شهرين. (IOR/R/15/2/620, 10/5/1944 and 10, 13 and 24/6/1944).

كان تجدد النزاع وعدم توقفه بين الطرفين سبباً في طلب الوكيل السياسي من السلطان -بعد عودته إلى عُمان - أن ينقل والي خصب مركزه إلى دبا، بحيث تكون له سيطرة أكثر فعالية على الشحوح، وأنه يمكن أن يعين نائب الوالي في خصب واليًا على خصب في حين يعين والي خصب الشيخ بدر بن صقر واليًا على الشحوح في دبا البيعة. وقد رد السلطان على ذلك باستحسانه للاقتراح، ولكنه لا يستطيع

الزيارة البرج الذي وجده لم يهدم حتى التسوية، ولكن بدلاً من ذلك بُني ضعفي ارتفاعه، وهو ما يدل بشكل واضح على خرق الاتفاقية التي وقعها القواسم في 1941/12/29. وفي الوقت الذي لام فيه الضابط السياسي الشيخين خالد وحמיד على تصرفهم الخاطئ وغير الملائم صرح الشيخ حميد أن حكومة مسقط هي التي لم تنفذ الاتفاقية، فهي لم تلتزم بدفع مبلغ 600 روبية كتعويض عن هدم البرج على الرغم من أن القواسم قاموا من جانبهم بهدمه، وهو ما أقره وتأكد منه ممثلو مسقط في السنة التالية، كما ادعى الشيخ خالد في اللقاء أن سلطات مسقط وافقت على عدم التدخل في وادي مدحاء، ولكنهم لم يلتزموا بذلك وجمعوا الزكاة من سكانه. (R.O., 4/1/1944, P.P. 553, 554).

وعلى الجانب الآخر التقى تاندي بالشيخ حمدان بن أحمد الشحي في دبا البيعة في 1943/12/29، وفي اللقاء الذي جرى بينهما بين الشيخ حمدان بأن سبب خلافهم مع القواسم لأنهم بنوا البرج على الأرض التي تعود ملكيتها للشحوح، ولأنهم يدعون قيام الشحوح بسرقتهم ونهبهم، وهو أمر غير صحيح، وهم غير قادرين على إثباته. (R.O., 4/1/1944, P. 555).

رفع الضابط السياسي بعد انتهائه من زيارة دبا تقريره إلى الوكيل السياسي في البحرين (T. Hickinbotham)، وفيه أظهر تعاطفًا مع رغبات القواسم لحماية أنفسهم من الشحوح، وذلك لأن والي خصب فشل في ضبط الشحوح، وتوفير الأمن لهم، كما أنهم لا يملكون أية اتصالات أرضية مع خصب، وأن الاتصالات هي فقط بواسطة البحر، وهي بطيئة وغير مضمونة، ولأنهم أيضًا لا يحصلون على أي تعويض عن السرقات المتكررة، والأعمال العدائية التي يقترفها الشحوح، وعلى ضوء ذلك فإن مطلبهم الأساسي هو أن تعين مسقط واليًا من غير الشحوح على الشحوح في دبا، وأنه إذا تم ذلك فإن القواسم سوف يجردون البرج من صفته العسكرية من خلال هدمه حتى مستوى الأرض، وأنه في حال فشلت مسقط في تعيين والٍ على الشحوح فإن بقاء البرج سيكون أيضًا اعتداء على حقهم في الراحة والأمان كالقواسم. وفي نهاية التقرير أوصى تاندي بإخضاع المسألة للتحكيم على أساس بيان الشحوح لحدودهم، وإمكانية إثباتهم بأن البرج بُني في أراضيهم، وإذا لم يقدموا هذا الإثبات فإنه يجب تقرير الحدود بينهم وبين القواسم، وبالتالي فإنه لن يكون هناك معارضة من قبل القواسم في أن يبني الشحوح أيضًا برجًا داخل أراضيهم. (R.O., 4/1/1944, P.P. 554- 556).

رأى الوكيل السياسي في البحرين في رسالة أرسلها إلى المقيم السياسي في الخليج العربي في 1944/1/15 أن السلام

• شهدت بلدة دبا التي تقع على الحدود بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة في مدة الدراسة حراكاً قبلياً كان سمته الرئيسية التنافس والنزاع، والاعتداء المتكرر بين قبيلتي الشحوح والقواسم، وهي الحالة التي تعد استمراراً للنزاع بين القبيلتين في القرن التاسع عشر مما أدى إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة.

• تُصنف طبيعة الخلافات بين قبيلتي الشحوح والقواسم في باب النزاعات الصغيرة وحالات الاضطراب البسيط، وذلك بمعنى أنها لم تصل إلى حالات المواجهة الشاملة، والنتائج الوخيمة كما في الحروب والمعارك، وكانت الخلافات في جل أسبابها تعود إلى الرغبة في فرض السلطة، وتوسيع رقعة الأرض، وامتلاك الزرع، وفرض الهيبة، وإقصاء الطرف الآخر، وحرمانه من كل هذه الامتيازات.

• يتضح من الدراسة أن العهد الأول من النزاع كان عبارة عن اعتداءات متكررة من قبل الشحوح على أراضي القواسم، والتي هي حالة من العداء التاريخي السابق بين القبيلتين، والتي حاولت قبيلة الشحوح من خلالها فرض سلطتها وسيطرتها على دبا كلها وإقصاء القواسم منها، في حين مثل العهد الثاني رغبة القواسم في وضع حدٍ لتلك الرغبات من خلال بناء برج يصد الاعتداء، ويحقق الحماية، ويؤكد السلطة، ثم توجههم نحو مزيد من فرض السيطرة واستعراض القوة من خلال بسط سيطرتهم على وادي مدحاء.

• لاقت حالات النزاع المتكررة بين الطرفين اهتماماً من قبل القبائل المجاورة، وحكومة سلطنة عُمان حيث سعت في معظم الحالات إلى عقد هدنٍ واتفاقيات لمعالجة أسباب الخلاف ووقف النزاع، ووضع الحلول لها، والعمل على عودة حالة الاستقرار والسلم بين الطرفين.

• شهدت دبا اهتماماً من قبل الحكومة البريطانية وموظفيها في منطقة الخليج العربي، وقد انحصر ذلك الاهتمام بمراقبة أوضاع المنطقة، والحرص على بقاء حالة الاستقرار وعدم السماح بحدوث ما يمكن أن يعكر حالة الهدوء والسلام حتى لا يضر ذلك بمصالحها المتعددة في المنطقة ككل. ومن هنا نرى بأنها نأت بنفسها عن التدخل المباشر الذي قد يؤدي إلى عقد هدنٍ حقيقية أو اتفاقات ثابتة ينتج عنها رسم للحدود بين الأطراف، ووقف للاعتداءات المتكررة، ويضفي حالة من السلام والاستقرار على دبا وسكانها.

يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة دافعاً للباحثين والمؤرخين للاهتمام بشكل أكبر للكتابة التاريخية حول الكثير من المدن والبلدات والقرى في الخليج العربي، وخاصة أن عدداً كبيراً منها كان حافلاً بالأحداث التاريخية المهمة، التي لم

الموافقة عليه بسرعة لأنه بحاجة إلى التفكير، وذلك حباً في ضمان حسن نتيجته، وإمكانية استمراره في المستقبل. (R.O., 3/8/1944, P. 558 and 5/10/1944, P. 559).

نستنتج مما سبق أن السلطان حاول أن يتملص من المطالب البريطانية بتعيين والٍ على دبا، وحتى لا تمارس عليه ضغوط جديدة أرسل وزير داخلية السيد أحمد بن إبراهيم إلى دبا لوضع حد للأوضاع فيها، وإنهاء النزاع بين الشحوح والقواسم، وبناءً عليه استطاع السيد أحمد بن إبراهيم عقد اتفاقية مع الشيخ حميد بن عبد الله في 1944/11/25 ضمت البنود التالية:

1. هدم البرج الذي بناه الشيخ حميد بن عبد الله القاسمي حتى مستوى سطح الأرض (وهو الجزء المردوم من البرج بالطين)، وأن الشيخ حميد حرّ في استخدام التسوية كما هي مستودع أو بيت.

2. يُمنع القواسم المقيمين في دبا الحصن، وسكان دبا البيعة من بناء إي قلاع أو أبراج أو حصون عسكرية كما هو المعتاد، ولكنهم أحرار في عمل إصلاحات وترميم للحصون القديمة المعروفة.

3. يتعهد الشحوح بالإحجام عن الهجمات المباغتة والأعمال العدائية، وأن شؤونهم سوف تعالج من قبل والي خصب الذي سوف يستلم كل رسائلهم، وتكون له السلطة على شؤون الناس من رعاياه. (A.B.D., 5/10/1944, P. 265).

في الوقت الذي ساهمت فيه هذه الاتفاقية في تهدئة الأوضاع وإرساء السلام بين الطرفين إلا أنها لم تود إلى إنهاء الخلافات وحالة العداء بين القواسم والشحوح بشكل كلي. إذ أن الأوضاع في دبا لم تستقر بشكل نهائي إلا بعد توقيع اتفاقين لرسم الحدود بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقد عقدت الاتفاقية الأولى في 1999/5/14، وشملت قطاع الحدود من أم الزمول إلى شرقي العقيدات (العبدروس، 2002، ص445-455).

أما الاتفاقية الثانية فقد عقدت في 2008/7/22، وكانت الاتفاقية النهائية في رسم الحدود البرية بين الدولتين، وشملت ثلاث قطاعات حدودية القطاع الحدودي الممتد من شرقي العقيدات إلى خطمة ملاحه، والقطاع الحدودي الممتد من دبا إلى الدارة، وأخيراً قطاع مدحاء والنحوه. (صحيفة الاتحاد 2008/7/23).

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

التاريخية في كثير من دول الخليج العربي وإماراته.

تحصل على حقها من البحث والدراسة، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى إبراز دور هذه البلدات، وسد الثغرات في المعرفة

المصادر والمراجع

سجلات مكتب الهند - ملف 2/12 (IOR/R/15/2/620)، مكتبة قطر الرقمية، وعدد صفحات السجل 90، وهو متاح على الرابط:

www.qdl.qa

صحيفة الاتحاد الإماراتية وهي متاحة على الرابط:

www.alittihad.ae

Arabian Boundary Disputes. (1992) Edited by Richard Schofield, England: Redwood Press Ltd, Vol. 19. Pp. 135- 150 and pp. 219-266.

Records of Oman 1867- 1947, 1988, edited by R.W. Bailey, Oxford: Redwood Burn Ltd, Vol.5, Pp 463- 561.

حنظل، ف. (1987) الشحوح وتاريخ منطقة رؤوس الجبال في الخليج العربي، رأس الخيمة: دن، ص 8-234.

الصايغ، ف. (2000) الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، العين: دار الكتاب الجامعين ص 167-168.

العيدروس، م. (2002) الحدود العربية - العربية في الجزيرة العربية، دبي: دار الكتاب الحديث، ص 445-455.

قاسم، ج. (1997) تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، ج 1، ص 214-222.

The Situation in Dibba: Disputes between Al Shihuh and Al Qawasim (1932- 1944) Documentary Study

*Thabet Ghazi Al Omary**

ABSTRACT

This study is an investigation into the tribal disputes between Al Shihuh and Al Qawaim over Dibba from 1932 through 1944. The unclear demarcation of the borderlines separating Dibba Al Baya where Al shihuh lived, and Dibba Al Hisn where Al Qawasim lived was the basic reason the triggered the conflict between the two tribes and inspired each to take control of the borders in expression of power and might. Seeking protection against the incessant attacks of Al shihuh, Al Qawasim set up a tower to defend their territory. Then they seized Wadi Madha, a thing that provoked Al Shihuh who brought the tower down and drove Al Qawasim out of the valley. In the wake of such events, some tribes, British officials, and government officials in the region sought jointly to solve the dispute between the two parties in an attempt to defuse tension and bring order and stability to the region.

Keywords: Al Shihuh, Al Qawasim, Dibba, Tower, Wadi Madha, Political Agent.

* Department of History, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan. Received on 15/5/2016 and Accepted for Publication on 31/7/2016.